

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٥/٨٧٦

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان

وعضوية القضاة السادة

د. محمد فريحات ، د. عرار خريس ، احمد المؤمني ، محمد طلال الحمصي.

التمييز الأول :

المميز : النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى .

المميز ضده :

التمييز الثاني :

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٤ والثاني بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٧

وذلك الطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنائيات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٩٦٧

تاريخ ٢٠٠٥/٥/٣١ القاضي بما يلي :

- ١- ادانة المتهم بجناحة حمل وحيازة سلاح ناري المسندة إليه طبقاً لاحكام المادتين ٣ و ٤ من قانون الاسلحة النارية والذخائر و عملاً بذات المادتين ودلالة المادة ١١ ج من ذات القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط .

٢- ادانة المتهم بجنحة القتل القصد المقصون بالعذر المخفف طبقاً لاحكام المادتين ٣٢٦ و ٩٨ عقوبات وفق ما عدلت و عملاً بالمادة ٩٧ عقوبات الحكم بحبسه مدة ستة أشهر والرسوم ونظرأ لاسقاط الحق الشخصي واعتبار ذلك من الأسباب المخففة التقديرية و عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة المحكوم بها لتصبح حبسه مدة شهرين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٣- و عملاً بالأدلة (٧٢) عقوبات تقرر المحكمة ادغام العقوبتين المحكوم بهما المتهم وتنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي حبسه مدة شهرين والرسوم ومصادرة السلاح المضبوط محسوبه له مدة التوقيف .

وتلخص أسباب التمييز الأول بالسبعين التاليين :

١- أخطأت محكمة الجنائيات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها اذ أن شرط واحكام المادة ٩٨ عقوبات غير متوفرة في هذه القضية .

٢- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل وفساد في الاستدلال .

لهذين السبعين يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز .

وتلخص أسباب التمييز الثاني بسبب واحد مفاده :

أخطأت محكمة الجنائيات بعدم اعتبار المميز في حالة دفاع شرعي وفق احكام المادة ٣٤١ من قانون العقوبات رغم توفر اركان وعناصر الدفاع الشرعي .

لهذا السبب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً و رد التمييز موضوعاً .

الـ

لدى التدقيق والمداولة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى قد أحالت إلى تلك المحكمة المتهم :

- التهمة : أ - جنائية القتل طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .
ب - جنحة حمل وحيازة سلاح ناري بدون ترخيص طبقاً للمواد ٣ ، ٤ ، ١١ / ج من قانون الأسلحة النارية والذخائر .

وقد ساقت النيابة العامة الواقعة الجرمية التالية التي اقامت اتهامها للمتهم على اساس منها وتتلخص بالاتي :

(أن المغدور هو شقيق المتهم وفي مساء يوم ٢٠٠٤/٨/٣١ واثناء تواجد كل من المغدور وشقيقه الشاهد وزوجة الاخير الشاهدة وشقيقتي المغدور الشاهدين في منزلهم الكائن في منطقة مرج الحمام حيث انهم يسكنون جميعاً بالإضافة إلى المتهم في نفس المنزل وبالتالي تاريخ المذكور قام المغدور بالتهجم على غرفة شقيقه حيث فتح عليه باب غرفته اثناء أن كان وزوجته فيها عند ذلك حصلت مشاجرة فيما بينهما فقامت الشاهدة على اثر تلك المشاجرة بالاتصال بشقيقها المتهم وطلبت منه الحضور إلى المنزل لاستدرار الامر وبالفعل إتجه المتهم إلى منزلهم ولدى وصوله شاهد مجموعة من الناس يقفون امام منزلهم وشاهد المغدور يقف امام باب المنزل عندها طلب المتهم من المغدور أن يخرج من المنزل الا أن المغدور لم يستجب له ودخل إلى المنزل وحاول اغلاق الباب خلفه عندها توجه المتهم إلى سيارته وقام باخراج سلاح كلاشن كوف غير مرخص قانوناً وقام باطلاق عدة عيارات نارية على المغدور قاصداً قتله حيث سقط

المغدور على الأرض وتوفي متأثراً بالاعيرة النارية وتبين بان سبب وفاته هو تهتك الدماخ والنزف الدموي الناتج عن اصابة الكبد والشريان الحرقفي نتيجة الاصابة بعده اعيرة نارية وجرت الملاحة .

باشرت محكمة الجنابات الكبرى نظر الدعوى وتحقيقها والاستماع إلى أدلةها وبيناتها وتوصلت بنتيجة المحاكمة إلى اصدار حكم برقم ٢٠٠٤/٩٦٧ تاريخ ٢٠٠٥/٣١ توصلت فيه إلى اعتقاد الواقعية الجرمية التالية :

(أن المغدور وانه مساء يوم ٢٠٠٤/٨/٣١ هو شقيق المتهم وحوالى العاشرة ليلاً واثناء تواجد كل من المغدور وشقيقه الشاهد . وزوجته الشاهدة وشقيقته الشاهدتين ووالدتهم الشاهدة في منزلهم الكائن في مرج الحمام حيث يسكنون جميعاً بالإضافة إلى المتهم في نفس المنزل وانه مساء ذلك اليوم قام المغدور (الملقب) بالتهجم على غرفة شقيقه الذي كان متزوج حديثاً ولم يمض على زواجه سوى اربعة ايام حيث فتح غرفة النوم عليه اثناء أن كان وزوجته نائمين وعارضين من الملابس باستثناء الملابس الداخلية وعندما تفاجأ الشاهد بشقيقه يدخل عليه تشاجر معه وتمكن من دفعه إلى خارج غرفة النوم وأغلق الباب عليه وزوجته عند ذلك ذهب المغدور إلى المطبخ وقام بتكسير محتوياته واحضر سكين وشاوكوش واتجه إلى غرفة نوم شقيقه وقام بتكسير باب الغرفة بوساطة الشاوكوش وبعد فتح الباب قام بضرب شقيقه على رأسه عندها تدخلت والدة المغدور الشاهدة وحاولت فصل المغدور عن الذي كان ينزف دماً إلا أنها لم تتمكن واستمر الصراع بينهما حتى وصلا إلى درج المنزل عندها تمكن المغدور من ضرب الشاهد على رأسه بواسطة ابريق زجاج وعند مشاهدة الشاهدتين لهذا المنظر قامت الشاهدة بالاتصال مع الشرطة واثناء ذلك حضر بعض المجاورين من السكان فيما نزلت والدة المغدور إلى الشارع مفروعة وحافية القدمين تستغيث وتستجد بالناس بعد ذلك تمكن بعض المجاورين من اسعاف الشاهد فهد إلى المستشفى واثناء ذلك دخلت زوجة فهد الشاهد إلى غرفتها وأغلقت الباب على نفسها ثم تابع المغدور البحث عنها عندها قامت شقيقتا المغدور بأخذ من غرفتها وصعدوا جميعاً إلى السطح واختبأوا تحت خزان الماء خوفاً منه لانه كان هائجاً وكان بيده سكين احضرها من المطبخ وكان يردد عباره (انا بدبي ايها وبدي انبيكها) ويقصد بذلك زوجة شقيقه الشاهدة وكان اثناء ذلك يهدد ويتوعد شقيقتيه وغنية بالذبح عندها اتصلت بشقيقها المتهم هائفيًا وطلبت منه الحضور وكان الوقت حوالي الثانية عشرة منتصف الليل وخبرته والذي يحصل عند

حضور المتهم نزل من سيارته وخاطب شقيقه المغدور قائلاً اطلع يا عن عرضي وعرضك وشرفك وكان يطلق النار من سلاح كلاشينكوف استله من سيارته بالهواء فيما كان المغدور يقف على باب المنزل الا أن المغدور لم يلتقط لكلام شقيقه المتهم وأدار ظهره مستهزأ وتلفظ بعبارات قاسية قائلاً له (مش طالع غير لما يطيب كيفي) ودخل إلى المنزل وبالاثاء طلب المتهم الشرطة وخبرهم بالذى يحصل علماً بانه طلب الشرطة قبل حضوره الا انهم لم يحضروا واثاء ذلك كانت زوجة شقيقه وشقيقته تستغيثان وتتويان السقوط عن السطح خوفاً من المغدور عندها اطلق المتهم النار باتجاهه شقيقه المغدور حيث لم يكن امامه فعل شيء غير ذلك بعد ما تعطل تفكيره وحواسه عند مشاهدته لاخواته وزوجة شقيقه ومنظر والدته التي تقف بالشارع مفروعة وحافية القدمين وهي بقميص النوم اضافة إلى شقيقه الذي تم اسعافه إلى المستشفى فتابع اطلاق العبارات النارية باتجاه المغدور واصابه بعدة عبارات نارية من سلاح الكلاشينكوف الذي بيده فارداه قتيلاً وبتلك الاثناء حضرت الشرطة والقت القبض على المتهم مطبيع وتم ضبط السلاح الكلاشينكوف الذي استعمله وبعد نقل المغدور إلى المستشفى تبين انه كان مصاباً بعدة اعييرة نارية تزيد عن العشرة تتوزع في منطقة الرأس وأدت إلى كسور شرخية في عظام الجمجمة والناحية اليمنى من الجسم في الطرف العلوي والصدر والبطن والطرف السفلي وأظهرت الصفة التشريحية وجود تهتك في مادة الدماغ مع نزيف في النسيج الدماغي وعل سبب الوفاة بتهتك مادة الدماغ والنزف الدموي واصابة الكبد والشريان الحرقفي نتيجة الاصابة بعدة اعييرة نارية وبعد إجراء التحقيقات تمت الملاحة .

طبقت محكمة الجنائيات الكبرى القانون على هذه الواقعة فوجدت أن نية المتهم قد اتجهت إلى إزهاق روح المغدور وبأن هذه النية كانت آنية وبنت لحظتها وبانه لحظة اقدامه على قتل المغدور بإطلاق الرصاص عليه من سلاح الكلاشينكوف كان واقعاً تحت تأثير سورة من الغضب ناتجة عن الأفعال غير المحققة والتي هي على جانب كبير من الخطورة أثارها المغدور وبانه يستفيد من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات وفي ضوء ذلك وعملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية قضت بتعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم من جنائية القتل القصد طبقاً للمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات إلى جنحة القتل القصد المقترن بالعذر المخفف طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٩٨ من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ٩٧ من قانون العقوبات والحكم عليه بالحبس لمدة ستة أشهر والرسوم ونظرًا لاستقطاع الحق الشخصي واعتباره سبباً مخففاً تقديرياً وعملاً باحكام المادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الحبس لمدة شهرين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

أ. لم يرض النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى بهذا القرار فطعن به تمييزاً للسبعين المبسوطين باللائحة المقدمة منه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٧.

ب. لم يرض المتهم بـهذا القرار فطعن به تمييزاً للسبب الوحيد المبسوط باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٤.

١. وفي رد على سببي التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنائيات الكبرى :

أ- من حيث الواقعية الجرمية التي تحصلتها محكمة الجنائيات الكبرى نجد أن الواقعية الجرمية التي تحصلتها محكمة الجنائيات الكبرى جاءت مستمدة من بيانات قانونية ثابتة في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومحبلاً وبان محكمة الجنائيات الكبرى قامت بتسمية هذه البيانات واقتضاف فقرات منها ضمنتها قرارها وأخص هذه البيانات شهادة والدة المتهم ووالدة المغدور وشقيقته وزوجة شقيقه المدعوه والتقرير الطبي وشهادة منظمه الطبيب الشرعي على هذا التقرير.

وعليه وفي ضوء ما سلف يكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد.

ب- من حيث التطبيقات القانونية .

نجد أنه تم استدعاء المتهم من قبل ذويه لتخليصهم من المغدور الذي هو شقيق المتهم وحيث نجد أن المغدور كان في حالة هيجان وكان قد افصح عن نيته برغبته في مواجهة زوجة شقيقه والتي لم يمض على زواجهما مدة أسبوع وبان المغدور قد اقتحم الغرفة التي كان ينام فيها مع زوجته وهما في الملابس الداخلية وبان فهد تمكن من دفعه واخراجه ثم تشاجر مع المغدور حيث قام المغدور بالاعتداء على شقيقه وتم نقل إلى المستشفى وبان المغدور بدأ بالالحاح في تنفيذ رغبته في مواجهة زوجة شقيقه حيث قامت شقيقتا المغدور باخراجهما من غرفتها والصعود بها إلى السطح واختبأوا جميعاً تحت سخان المياه خوفاً من المتهم وحماية للمدعوه من أن يقوم المغدور بالاعتداء الجنسي عليها سيماماً وانه حسب وصف والدته والأخرين له قوي البنية لا يستطيع اربعة رجال الوقوف في

وجهه وبيان المغدور قام بلطم والدته على وجهها لما حاولت منعه والتفاهم معه وبيانها لشدة الموقف وجزعها على نفسه واسرتها خرجت في قميس النوم إلى الشارع حافية القدمين تستغيث وتستتجد بالناس وبانه وفي كل هذه الظروف طلب المتهم من المغدور أن يخرج من باب المنزل وبان يحافظ على عرضه وعرضه إلا أنه لم يستجب وبقي مصراً على مطلبها بأن ينال مآربه من زوجة شقيقه وتحت كل هذه الظروف التي تمثل كل أنواع الخسارة وذلة النفس التي اتصف بها المغدور وعدم ارتداعه أصبح المتهم واقعاً تحت سورة من الغضب الشديد نتيجة افعال المغدور غير المعقولة والتي هي على جانب كبير من الخطورة سدت عليه سبل التفكير الهادى المستثير حيث اقدم على اطلاق الرصاص على شقيقه المغدور وعليه فان المتهم يكون مستفيداً من العذر المخفف المبحوث عنه في المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

وحيث توصلت محكمة الجنایات الكبرى إلى هذه النتيجة فيكون الطعن من هذه الجهة مستوجب الرد .

ج- من حيث العقوبة نجد أن العقوبة المفروضة بحق المتهم طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٩٧ من قانون العقوبات تقع ضمن الحد القانوني ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

٢. وعن سبب التمييز الوحدي المقدم من المتهم

وحاصله النعي على محكمة الجنایات الكبرى خطأها بعدم اعلان عدم مسؤولية المتهم عن التهمة المسندة إليه ذلك انه كان في حالة دفاع شرعي طبقاً للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وفي ذلك نجد انه يشترط لاعتبار المتهم في حالة دفاع مشروع أن يقع فعل الدفع حال وقوع الاعتداء وان يكون الاعتداء غير محق ويأن لا يكون في استطاعة المعتدى عليه التخلص من هذا الاعتداء الا بالقتل او الجرح او العطل المؤثر ولما كانت مسألة توافر حالة الدفاع الشرعي من عدمها من مسائل الواقع التي تستقل بها محاكم الموضوع وحيث أن محكمة الجنایات الكبرى بوصفها محكمة موضوع قد توصلت إلى أن شروط الدفاع الشرعي غير متوفرة بحق المتهم ولما كان ما توصلت إليه محكمة الجنایات الكبرى يتفق والبينة

ما بعد

-٨-

المقدمة في الدعوى فيكون هذا السبب مستوجباً الرد - قرار تميّزي رقم ١٩٣/٤/٢٠٠٤
تاریخ ٢٠٠٤/٤/١٨ .

وتأسيساً على ما تقدم وحيث أن أسباب الطعنين التميّزين لا يرداً على الحكم
المطعون فيه فتقرر رد هما وتأييد الحكم المطعون فيه واعادة الأوراق لمصدرها .

قرار صدر بتاريخ ٥ رجب من ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١٠

عضو و عضو القاضي المترئس
مطر و عضو عضو
محمد بن عباس رئيس
علي الدين وان

دق / أ.ع

مطر

lawpedia.jo